به غير نائب الرئيس، د. محمود فوزي، ووزير الحربية، الفريق محمد صادق، بينما مستشار الامن القومي، حافظ اسماعيل، الذي حضر اجتماع السادات بالسفير، علم بالقرار لحظة اعلام السفير به. وفي الايام التي سبقت اعلان القرار رسمياً، لم يُبلّغ القرار الاّ لرئيس الوزراء، عزيز صدقي، ووزير الخارجية، ممدوح سالم، ومدير المخابرات، أحمد اسماعيل، ووزير الحربية، مراد غالب، وقائد الدفاع الجوي، محمد علي فهمي، وقائد سلاح الطيران، محمد حسني مبارك. وكان الهدف من اعلامهم هو تنفيذ القرار فحسب. وبذا يتضح ان السادات لم يرجع الى أي من مؤسسات السلطة المصرية لاشراكها في عملية صنع القرار، أو لمناقشته معها؛ فلم تكن لها من مهمة سوى تنفيذ القرار، كل في مجالها.

وعرض هذا الفصل، بعد ذلك، لدوافع القرار. وبدأ بصانع القرار نفسه، السادات، الذي أعطى، في خطبه وتصريحاته وكتاباته، اسباباً مختلفة، منها اعتباره ان السوفيات والاميركيين قد تفاهموا، في قمّة العام ١٩٧٢، على فرض استرخاء عسكري في المنطقة، وانه كان حريصاً على خوض الحرب ضد اسرائيل بقرار مصري خالص، وانه سعى الى خداع الخصم والتمويه عليه بالظن انه تخلّى عن الخيار العسكري، وان السوفيات بدأوا يتلكأون في تزويد مصر بالاسلحة، والتصرّف معها كأولياء أمرها. وبعد استعراض لآراء عدد من السياسيين والاستراتيجيين المصريين والعرب والاجانب، الذين وافقوا السادات، أو اختلفوا معه، على أسبابه، فنّد الباحث، استناداً الى عدد من المعطيات، منها أقوال للسادات نفسه، ولعدد من كبار المسؤولين المصريين في تلك الفترة، ان تكون للقرار علاقة بمسألة توريد الاسلحة السوفياتية لمصر، أو بمحاولات للاتحاد السوفياتي لاستغلال وجوده العسكري، أو ان تكون للقرار صلة بمصرية قرار الحرب؛ ورأى ان الدوافع الحقيقية للقرار ترجع الى: ١ ـ كراهية السادات الشخصية للسوفيات، لأسباب عقائدية وأخرى تتعلق بتدنّي مستوى معاملتهم له عن مستوى معاملتهم لعبدالناصر، وعدم ثقته بهم، واعتقاده بأنهم يسعون الى ازاحته عن السلطة؛ ٢ ـ ايديولوجية السادات الليبرالية وكراهيته للشيوعية؛ ٣ ـ الضغوط الداخلية التي تعرّض لها من القيادات العسكرية المصرية، وخاصة وزير الحربية، التي لم تكن مرتاحة لوجود الخبراء السوفيات ودورهم، ومن القواعد الجماهيرية، حيث ضاقت هذه القواعد ذرعاً بطول انتظارها للحسم الذي وعد به، في العام ١٩٧١، لحل المأزق القائم في المنطقة، حرباً أو سلماً، وهي ضغوط تمثّلت في تظاهرات كانون الثاني (يناير) ١٩٧٢، التي أظهرت انحسار شعبية السادات؛ «وازاء احساسه بهذه الضغوط كان لا بدّ من عمل درامي لاستيعاب هذه الضغوط... ومحاولة زيادة شعبيته» (ص ٢٨٠)؛ ٤ ـ الضغوط الخارجية التي تعرّض لها السادات من الولايات المتحدة الاميركية والدول العربية المحافظة، السعودية خاصة، لانهاء الوجود العسكري السوفياتي، مقابل الضغط على اسرائيل للسير على طريق التسوية.

وفي تقويمه للقرار، لاحظ المؤلف ان القرار قوبل بارتياح كبير من الدول الغربية والدول العربية المحافظة، وبرد فعل معاكس من دول الكتلة الشرقية والدول العربية الراديكالية وم.ت.ف. وان توقيته جاء بين حدثين هامّين: القمة السوفياتية ـ الاميركية (أيار ـ مايو) التي دشّنت مرحلة الوفاق الدولي؛ والانتخابات الاميركية (تشرين الثاني ـ نوفمبر). واعتبر المؤلف ان التوقيت لم يكن سليماً. فاذا كان الهدف منه معاقبة السوفيات على وفاقهم مع الاميركيين، فان اتخاذ القرار، بالاسلوب الذي تمّ به، كان لا بدّ من ان يؤدي الى تردّي العلاقات السوفياتية ـ المصرية، وبالتالي اضعاف الموقف السياسي، والعسكري، المصريين، حتى في ما يتعلق باستخدام العلاقات السوفياتية ـ المصرية للضغط على الولايات المتحدة الاميركية لحملها على ان تضغط على اسرائيل. كما ان اتخاذ القرار، في السنة الانتخابية الاميركية، هو توقيت خاطىء، أيضاً، لأن الادارات الاميركية تتوقف، عادة، عن اتخاذ القرارات الكبرى في مثل هذه السنة، فضلاً عن ان قضية الشرق الاوسط لم تكن من القضايا ذات الاولوية المدرجة على جدول الحملة الانتخابية في تلك السنة، وهذا ما فسّر عدم اظهار الولايات المتحدة الاميركية ما كان يتوقعه السادات من اكتراث بقراره، وتجاوب معه في اتجاه الضغط على اسرائيل. واعتقد الباحث بأن الايجابية الوحيدة في القرار تمثّلت في التمويه على اسرائيل، في ما يتعلق بحرب تشرين الاول (اكتوبر). وخلص الى القول، انه ما دام هناك اتفاق مسبق بين الاتحاد السوفياتي ومصر على اخراج الخبراء قبل بدء الحرب، وطالما